الفهرس

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب الإجارة	٥	الأدلة على جواز تعليم القرآن	٥
تعريفها : حكمها والأدلة على جوازها	٥	الكريم بالأجرة	١٠
الحكمة من مشروعيتها	٥	الرد على من منع تعليم القرآن	٥
شروط الإجارة	٦	الكريم بالأجرة بحجة أنه قربة	١١
الشرط الأول: معرفة المنفعة	٦	الشرط الثاني: معرفة الأجرة	١١
لا بد من تحديد المنفعة بالقول أو	٦	صحة الإجارة في الأجير	٦
العرف	٧	والمرضعة بطعامه وكسوته	١٢
إذا أراد المستأجر أن يتصرف في	٧	استئجار الحيوان المركوب بطعامه	٧
العين المستأجرة على خلاف	٧	وشرايه	١٢
العرف	٧	اختيار الشيخ رحمه الله	١٢
إذا استأجر آدمياً فصار يستخدمه	٧	إذا استأجر الدار بإصلاح ما أنهدم	٧
على خلاف العادة والعرف	٨	منها	١٢
إذا استأجر آدمياً وأراد أن يؤجره	٨	إذا لم يكن بينهما عقد يلزم بأجرة	٨
إلى آخر لخدمته	٨	العادة	١٣
إذا استأجر آدمياً ليعلمه باب من	٨	الشرط الثالث: الإباحة في العين ..	١٥
أبواب العلم	٩	معنى قول المؤلف الإباحة في العين .	١٥
الاستئجار لتعليم العلوم المحرمة ...	٩	حكم العقد على النفع المكروه	٩
الاستئجار لتعليم القرآن الكريم	٩	والمحرم	١٦
اختيار الشيخ رحمه الله جواز	٩	الإجارة في الزنى	١٦
الاستئجار لتعليم القرآن الكريم ...	١٠	قاعدة: كل عقد محرم فإنه لا	١٦
		يترتب عليه آثاره	١٧

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٥	الفائدة من قولنا: تصح وله الخيار إذا رآها	١٧	حكم من استأجر شخصاً على عزف أو على زمر
٢٦	مسألة: ما يستأجر لصوته فإنه لا بد من السماع	١٨	أقسام الغناء
٢٧	الشرط الثاني: أن يعقد على نفعها دون أجزائها	١٩	استئجار الدار لجعلها كنيسة أو مكاناً لبيع الخمر أو الدخان أو القنوات الفضائية أو لبيع التلفزيونات
٢٧	إجارة الطعام للأكل	١٩	لو استأجر النصراني البيت ليسكنه ثم جعل في البيت معبداً
٢٨	إذا قال: اشتر منه بمقدار ملء البطن	٢٠	استئجار الحائط لوضع أطراف الخشب
٢٨	القول الثاني في المسألة	٢٠	الجواب على حديث: «لا يمتنع جار جاره أن يغرز خشبه»
٢٨	مسألة البيع على التصريف	٢١	تقدير المدة في استئجار الجدار
٢٩	إجارة الشمع ليشعله	٢١	لا تؤجر المرأة نفسها بغير إذن زوجها
٢٩	اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة الجواز	٢١	إذا شرط على الزوج عند العقد أن تخدم أو تدرس
٢٩	استئجار الحيوان لأخذ لبنه لا يجوز على المذهب	٢٢	إذا أجزت المرأة نفسها على عمل مشترك
٣٠	القول الثاني: جواز استئجار الحيوان لأخذ لبنه	٢٢	فصل
٣٠	اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة الجواز وهو الذي صوبه الشيخ رحمه الله	٢٤	الشروط في العين المؤجرة
٣١	استئجار نفع البئر وماء الأرض	٢٤	الشرط الأول: أن تكون معروفة برؤية أو صفة
٣١	اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة وهو الذي صوبه الشيخ رحمه الله	٢٤	القول الثاني: في المسألة جواز الإجارة وله الخيار
٣٢	الشيخ رحمه الله	٢٥	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٧	اختيار الشيخ رحمه الله	٣٢	الأجزاء التي تتولد وتتابع شيئاً فشيئاً بمنزلة المنافع تماماً
٣٧	جواز إجارة المستأجر على أن لا يزيد الضرر على مالك العين	٣٣	الشرط الثالث: من شروط العين المؤجرة القدرة على التسليم
٣٨	أجره دكانه لبيع الحلبي ثم جاءه صاحب فرن فقال: أريد أن استأجره منك	٣٤	الإجارة نوع من البيع
٣٨	استأجره منك	٣٤	إجارة العبد الآبق والجمل الشارد . قاعدة: كل عقد يكون متردداً بين الغنم والغرم فهو باطل
٣٨	إذا كان للمؤجر غرض صحيح في تأجيره	٣٤	الشرط الرابع: من شروط العين المؤجرة اشتغال العين على المنفعة
٣٩	يجوز للمستأجر أن يؤجره بمثل الأجرة أو أكثر	٣٤	إجارة البهيمة الزمنة لحمل لا تصح
٣٩	القول الثاني: في المسألة واختيار الشيخ رحمه الله	٣٥	إذا أجز سيارة محركها معطل للسفر عليها وقال المستأجر: متى أصلحتها فقد استأجرتها
٣٩	مسألة: لو أن إنساناً استؤجر على عمل في الذمة فاستأجر آخر بأقل مما اتفق عليه	٣٥	إجارة الأرض التي لا تنبت الزرع لا تصح
٣٩	العقود التي تكون بين الدولة والشركات	٣٦	الشرط الخامس: أن تكون المنفعة للمستأجر أو مأذوناً له فيها
٤٠	إذا استأجر رجل خطه جميل لينسخ كتاباً	٣٦	فائدة: قول المؤلف أن تكون العين للمؤجر
٤٠	إجارة الوقف	٣٦	إجارة الولي والصبي والوكيل والناظر
٤١	انتقال الوقف وحكم الفسخ	٣٦	تصرف الفضولي على المذهب لا يصح
٤١	إذا انتقل الوقف إلى البطن الثاني فهل يفسخ العقد	٣٧	ما قرره المؤلف رحمه الله في هذه المسألة أن العقد لا يفسخ
٤٢	المسألة أن العقد لا يفسخ		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥١	الرد على من اشترط على المريض المسلم العمل بقول الطبيب المسلم فقط	٤٢	المذهب في هذه المسألة أن العقد ينسخ وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية
٥٢	قول المؤلف: ولا تصح على عمل يختص أن يكون فاعله من أهل القرية	٤٤	أقسام المؤجر للوقف
٥٣	تفريق شيخ الإسلام ابن تيمية لمن حج ليأخذ ومن أخذ ليحج	٤٤	إجارة العين مدة طويلة يغلب على الظن عدم البقاء فيها
٥٣	سئل الإمام أحمد عن رجل قال: لا أصلي بكم إلا بكذا وكذا	٤٥	هل للقاضي أن يؤجر مدة طويلة
٥٤	الأجرة على ما يقع قرينة بالقصد ويتنفع به الغير	٤٥	هل يجوز للبطن الأول أن يستلف الأجرة
٥٤	مسألة: ما يأخذه بعض الناس على الأذان والإقامة والتدريس والدعوة	٤٥	إجارة العين مدة طويلة يغلب على الظن بقاء العين فيها
٥٥	هل يجوز أن يستأجر شخصاً ليحج عنه	٤٦	مسألة: الحكورة أو الصبرة
٥٧	الإجارة عن الحج	٤٧	إجارة العين لعمل معروف
٥٧	القول الثاني: في المسألة	٤٨	قاعدة: أنه لا بد من ذكر كل ما يختلف به القصد واستيفاء المنفعة
٥٨	اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية	٤٩	استئجار البقر للحرث أو دياس الزرع
٥٨	قاعدة: كل عمل لا يقع إلا قرينة فلا يصح عقد الإجارة عليه وما كان نفعه متعدياً صح عقد الإجارة عليه	٥٠	استعمال الحيوان في غير ما جرت به العادة
٥٨	من هم أهل القرية	٥١	استئجار من يدل على طريق
٥٨	هل يجوز الصلاة في المسجد الذي بناه كافر	٥١	استئجار النبي ﷺ عبد الله بن أريقط وهو كافر
٥٩	الذي بناه كافر	٥١	جواز أن يعمل المسلم بقول الطبيب الكافر بشرط أن يكون أميناً

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٦٩	إذا لم يخلف الراكب بدلاً له فإن الإجارة تنفسخ	٦٠	حكم الصلاة في المسجد الذي بني بمال ربوي
٧١	إذا انقلع الضرر أو برء قبل أن يأتي الطيب فإن الإجارة تنفسخ	٦٠	حكم الصلاة في الأرض المغصوبة .. على المؤجر كل ما يتمكن به من النفع
٧١	إذا مات المؤجر أو المستأجر فإن العقد لا يفسخ	٦١	البالوعة والكنيف على المستأجر إذا تسلمها فارغة
٧١	الجمع بين قول المؤلف: إذا مات الراكب ولم يخلف بدلاً فإنها تنفسخ. وبين قوله: إلا بموت المتعاقدين أو أحدهما	٦٣	إذا حدث تنازع بين المؤجر والمستأجر
٧١	إذا ضاعت نفقة المستأجر فإن الإجارة لا تنفسخ	٦٣	فصل: في لزوم عقد الإجارة
٧٢	اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة وتوجيه الشيخ رحمه الله له	٦٤	العقود تنقسم إلى ثلاثة من حيث اللزوم وعدمه
٧٣	إذا استأجر بغيراً ليحج عليه وضاعت نفقته	٦٤	إذا منع المؤجر المستأجر كل المدة أو بعضها
٧٣	القول الأرجح في هذه المسألة	٦٤	حقوق الأدميين لا يفرق فيها بين العذر وغيره
٧٣	إذا تعذر استيفاء المنفعة في المعقود عليه؛ كانهدام الدار أو غرق الأرض أو انقطاع الماء	٦٧	إذا امتنع المستأجر من السكنى قبل انقضاء المدة
٧٤	الفرق بين الخلل في المعقود عليه والمعقود له	٦٧	الإجارة عقد لازم إذا فسخت من قبل المؤجر فلا شيء له وإذا فسخت من قبل المستأجر فعليه الأجرة
٧٤	إذا كان في العين المستأجرة عيباً ..	٦٨	تنفسخ به الإجارة بتلف العين وموت المرتضع وغير ذلك
٧٤	العيب المعتبر	٦٨	إذا انهدمت الدار أو احترقت السيارة قبل انقضاء المدة فإن الإجارة تنفسخ
٧٥	الأرش في الإجارة	٦٩	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٨٢	اختيار الشيخ رحمه الله أنه لا ضمان مطلقاً إذا لم يتعد أو يفرط .	٧٥	المذهب أن المستأجر ليس له الأرش إذا وجد عيباً
٨٤	لا ضمان على الأجير المشترك ولا أجرة له إذا ما تلف من حرزه أو بغير فعله	٧٥	قول شيخ الإسلام ابن تيمية أن الأرش معاوضة جديدة لا يجبر عليه أحد إلا برضاه
٨٤	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة	٧٦	القول الثالث في المسألة: إن له الأرش إن كان المؤجر مدلساً
٨٥	إذا وقع نزاع بين المالك والأجير المشترك في عدم العمل	٧٦	مسألة: إذا اتفق مع جمّال ليركبه إلى مكة ليحج ثم هلك البعير في الطريق
٨٥	مسألة: إذا كان القماش من الخياط وتلف عنده	٧٦	أنواع الإجراء والفرق بينهما
٨٥	وجوب الأجرة واستقرارها	٧٦	حكم الجمع بين العمل الخاص والعمل المشترك
٨٦	متى تستحق الأجرة	٧٧	اختيار الشيخ رحمه الله جواز الجمع بين مدة العمل والعمل
٨٧	أجرة من تسلم عيناً بإجارة فاسدة ..	٧٧	جناية الأجير والحجام والطبيب والبيطار
٨٨	الإجارة تفسد بفوات شرط أو وجود مانع	٧٨	شروط عدم ضمان الخطاء للحجام والطبيب والبيطار
٨٩	قول الفقهاء: إن إتلاف مال الآدمي لا فرق في ضمانه بين العالم والجاهل	٧٩	الشرط الأول: أن لا يجني أيديهم
٨٩	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة	٧٩	الشرط الثاني: أن يعرف حذقه
٩١	كل من تسلم عيناً بإجارة فاسدة فإن الإجارة تفسخ وترجع إلى أجرة المثل	٨١	الشرط الثالث: أن يكون عملهم بإذن مكلف
٩٢	باب السبق	٨١	جناية الراعي
٩٢	تعريف السبق	٨٢	جناية الأجير المشترك

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٩٢	اختيار الشيخ رحمه الله في المسألة.....	٩٢	أقسام السبق
١٠٠	المسابقة في الأمور المحرمة	٩٢	الأصل في السبق المنع
١٠١	من شروط المسابقة تعيين المركوبين	٩٣	تعريف السبق الجائز
١٠١	ظاهر كلام المؤلف إنه لا يشترط تعيين الراكبين	٩٣	جواز السبق على الأقدام بغير عوض
١٠١	اختيار الشيخ رحمه الله في المسألة.....	٩٤	المباح إذا تضمن ضرراً صار محرماً
١٠٢	اشتراط اتحاد المركوبين	٩٤	مسألة في حكم كرة القدم
١٠٢	اشتراط تعيين الرماة والمرمي به	٩٤	اختلاف العلماء في حكم المسابقة على الأقدام بعوض
١٠٣	اشتراط تحديد مسافة الرمي	٩٤	حكم السبق على الخيل إذا كان يتخذ تجارة
١٠٤	مسألة: هل يجوز المسابقة في العلوم	٩٥	قاعدة: إذا نص الشرع على شيء ذي فائدة ثم عدت منفعته فهل نتبع المعنى أو نتبع اللفظ
١٠٤	المسابقة من العقود الجائزة	٩٥	حكم إخراج الشعير والأقط إذا لم يكن طعاماً وقوتاً في زكاة الفطر
١٠٤	بقية شروط المسابقة	٩٦	السبق في الحيوانات
١٠٥	اشتراط أن يكونوا ثلاثة	٩٦	حكم المسابقة بالكلاب
١٠٦	المتسابقين كالخصميين لا بد أن يكون بينهما حكماً	٩٦	كل ما كان فيه أذية للحيوان فإن المسابقة فيه محرمة
١٠٧	باب العارية	٩٧	حكم المسابقة على السفن
١٠٧	تعريفها	٩٧	حكم المسابقة بالمزاريق
١٠٨	لا بد أن يكون المبيح جائز التصرف	٩٨	حكم الملاكمة والكراتيه
١٠٨	إعارة مال اليتيم	٩٨	ذكر ما يجوز السباق عليه بعوض ...
١٠٩	حكم العارية للمعير والمستعير	٩٨	اشتراط وجود المحلل في المسابقة بعوض
١١٠	لا بد أن يكون النفع مباحاً	١٠٠	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١١٩.....	اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية	١١٠.....	حكم إعاره البضع
١١٩	قول المؤلف: «بقيمتها فيه قصور»	١١١.....	إعارة العبد المسلم للكافر
١١٩.....	القاعدة في ضمان المتلفات		إذا كان لم يستخدم العبد
١٢٠.....	الفرق بين المتقوم والمثليان	١١١.....	استخداماً مباشراً
	معنى قول الفقهاء: كل مكيل أو		اختيار الشيخ رحمه الله في هذه
	موزن ليس فيه صناعة مباحة	١١١.....	المسألة
١٢١.....	يصح السلم فيه	١١١.....	إعارة الكلب العقور
	اختيار الشيخ رحمه الله أن المثلي	١١٢.....	إعارة الصيد للمحرم
	ما كان له مثيل مطابق أو		لا تجوز إعارة الأمة لرجل غير
١٢١.....	مقارب تقارباً كثيراً	١١٢.....	ذي محرم
	ضمان العارية التالفة في يوم	١١٣.....	أقسام المرأة غير الشابة
١٢٢.....	التلف	١١٤.....	الأجرة لمن أعار حائطاً
	إذا شرط المستعير عدم ضمان	١١٤.....	الأجرة لمن أعار أرضاً لتزرع
١٢٢.....	العارية	١١٤.....	اختيار الشيخ في هذه المسألة
١٢٣	القول الثاني والثالث: في المسألة	١١٤.....	إذا كانت العارية مؤقتة بوقت
	اختيار الشيخ رحمه الله أنها	١١٥.....	قول المؤلف: حتى يسقط
	كغيرها من الأمانات أنه لا		إذا انهدم الجدار فإنه لا يرد إلا
١٢٣.....	ضمان عليه	١١٦.....	يأذن صاحب الجدار
١٢٤.....	القول الرابع: في المسألة	١١٦.....	ضمان العارية
١٢٤.....	على المستعير مؤنة ردها	١١٧.....	القول الثاني: في ضمان العارية
١٢٥.....	مؤونة المؤجرة على المؤجر		قوله <small>ﷺ</small> لصفوان بن أمية: «بل
١٢٥.....	ليس للمستعير أن يعير		عارية مضمونة»، هل هي صفة
	ليس للمستعير أن يؤجر إلا بإذن	١١٨.....	كاشفة أو مقيدة
١٢٥.....	المعير		اختيار الشيخ رحمه الله في ضمان
	إذا تلفت العارية عند المستعير	١١٨.....	العارية
١٢٦.....	الثاني	١١٩.....	إذا شرط ضمان العارية

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ضمان العارية إذا تلفت فللمالك	١٢٨	إذا اختلف المعير والمستعير في	
تضمن أيهما شاء	١٢٨	رد العارية	١٣٦
المسائل التي لا تضمن فيها		قاعدة: من قبض العين لمصلحة	
العارية المسألة الأولى: إذا		نفسه لم يقبل قوله في الرد	١٣٧
ركب دابته منقطعاً لله تعالى		إذا كانت المنفعة لمصلحتهم	
فتلفت تحته لم يضمن	١٢٩	جميعاً	١٣٧
المسألة الثانية: إذا تلفت العارية		مسألة: الأخذ بالقرائن	١٣٨
فيما استعيرت له	١٣٠	الأخذ بالقرائن في مسألة القسامة	١٣٨
المسألة الثالثة: إذا استعارها ممن		أيهما أقوى القرينة أم البينة	١٣٩
لا ضمان عليه	١٣٠	مسألة: متى يجب على المستعير	
المسألة الرابعة: إذا استعار شيئاً		أن يرد العارية	١٣٩
موقوفاً على عموم الناس	١٣٠	باب الغصب	١٤٠
ضرورة معرفة الضوابط في		تعريف الغصب	١٤٠
الخلاف بين الفقهاء	١٣٢	حكم الغصب مع الدليل	١٤١
مسائل الاختلاف بين المعير		هل الغصب من كبائر الذنوب	١٤٢
والمستعير	١٣٢	أن غصب كلباً يقتني	١٤٣
إذا اختلفا فقال: أجرتك قال: بل		مسألة: ما حكم اقتناء الكلب	
أعرتني عقب العقد	١٣٢	الذي يحرس الإنسان	١٤٣
إذا اختلفا بعد مضي مدة لها أجره	١٣٣	إن غصب خمر ذمي	١٤٤
القاعدة أن الأصل فيمن قبض		أخطاء الذين يعتدون على الذميين	
ملك غيره أنه مضمون عليه	١٣٣	في بيوتهم ويريقون خمورهم	١٤٤
تقدير الأجره	١٣٣	إن غصب جلد ميتة	١٤٥
إذا اختلفا في المدة	١٣٤	إذا دبغ جلد الميتة	١٤٥
إن قال: أعرتني أو قال: أجرتني		القول الراجح في هذه المسألة أنه	
قال: بل غصبتني بعد تلف		يجب عليه رد جلد الميتة	١٤٥
الدابة	١٣٥		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥٤	يلزم الغاصب بتسوية الأرض	١٤٦	إتلاف الكلب وخمر الذمي وجلد الميتة هدر
١٥٤	ثانياً: أرش نقصها	١٤٧	هل يعاقب إذا تعدى على حقوق الآخرين غير المحترمة
١٥٤	ثالثاً: تسويتها	١٤٧	إن استولى على حر لم يضمنه
١٥٤	رابعاً: الأجرة	١٤٧	الأقوال في هذه المسألة
١٥٥	إن غصب جارحاً أو عبداً أو فرساً فحصل بذلك صيد	١٤٨	إن استعمل الحر كرهاً أو حبسه فعليه أجرته
١٥٦	الراجح في مسألة الفرس أن الصيد للغاصب	١٤٨	ظاهر كلام المؤلف أنه إذا استعمله طوعاً فليس عليه أجره
١٥٦	المسائل التي على الغاصب فيها الرد مع أرش النقص	١٤٩	إذا حبسه فمات في الحبس فهل يضمنه؟
١٥٦	إذا غصب الحلبي وجعله نقداً	١٤٩	وجوب رد المغصوب بزيادته ومؤنته رده على الغاصب
١٥٩	ضمان الغاصب نقص ما غصب من أي شيء كان	١٥٠	إن خلطه بما يتميز منه لزمه تخليصه وإن غرم أضعافه
١٦٠	إن غصب رقيقاً فخصاه	١٥١	إذا بنى الغاصب في الأرض أو غرس غرساً
١٦٠	هل خصاء الأدميين جائز؟	١٥١	ما يلزم الغاصب إن بنى في الأرض أو غرس فيها غرساً
١٦١	إذا نقص السعر فإن الغاصب لا يضمن	١٥١	أولاً: القلع
١٦٣	اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ عبد الرحمن السعدي في هذه المسألة وهو الذي صوبه الشيخ رحمه الله	١٥٢	إذا لم يكن قصد المالك إلا أن يضر بالغاصب
١٦٣	ضمان ما برئ	١٥٣	مسألة: لو طلب رب الأرض أن يبقى الغراس ويدفع القيمة؟
١٦٤	ضمان ما برئ وعاد من غير جنس الذاهب	١٥٤	يلزم الغاصب بأرش النقص
١٦٤	إذا زادت قيمة العبد بتعلم أو سمن		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
اختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة	١٧٦	إن كانت الزيادة من غير جنس الأولى	١٦٦
المغصوبات تنقسم إلى قسمين	١٧٧	فصل في خلط المغصوب	١٦٧
القول الراجح في المثليات	١٧٧	إذا خلط المغصوب بماله على وجه لا يتميز	١٦٧
القاعدة الشرعية: «إن المثلي يضمن بمثله»	١٧٧	إذا خلطه وكان شريكين	١٦٨
مسألة في الروض: وينبغي أن يستثنى منه الماء في المفازة	١٧٩	قول المؤلف: «أو صبغ الثوب»	١٦٨
ضمان غير المثلي بالقيمة	١٨٠	إن غصب سويقاً فله بدهن	١٦٩
تخمر المغصوب أو تخلله	١٨٠	القاعدة: إن كل نقص يترتب على فعل غاصب أو على غيره فعله في المغصوب فإنه مضمون على الغاصب	١٧٠
قول المؤلف: «فإن انقلب خلاً»	١٨٢	قلع الصبغ أو الغرس أو البناء	١٧١
حكم الخل الوارد من بلاد الكفار	١٨٢	إطعام الغاصب للمغصوب لعالم بغضبه أو عكسه	١٧٣
فصل في تصرفات الغاصب الحكيمة	١٨٣	القاعدة الشرعية في المتلفات: «أنه إذا اجتمع متسبب ومباشر فالضمان على المباشر»	١٧٣
تصرفات الغاصب غير الحكيمة	١٨٤	كلام ابن رجب رحمه الله في القواعد أن الأيدي المترتبة على يد الغاصب عشرة	١٧٤
تصرفات الغاصب من حيث الصحة والنفوذ تنقسم إلى قسمين	١٨٥	إطعام الغاصب للمغصوب لمالكة ..	١٧٥
إذا أجاز المالك تصرف الغاصب ..	١٨٥	إذا أودع الغاصب المغصوب لمالكة	١٧٥
الأقوال في هذه المسألة	١٨٥	إذا أعار الغاصب المغصوب لمالكة	١٧٦
اختيار الشيخ رحمه الله	١٨٥		
القول في قيمة التالف أو قدره أو صفتة	١٨٧		
القاعدة الشرعية: «أن الغاصب غارم وكل غارم فالقول قوله»	١٨٧		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
إذا وقع النزاع بين الغاصب والمالك في الرد وعدم العيب ١٨٨	فائدة: قال العلماء: إن الكلاب ثلاثة ٢٠٤	إذا ادعى الغاصب العيب في المغضوب ١٨٩	قاعدة كل مؤذ يسن قتله ٢٠٤
إذا جهل الغاصب رب المغضوب .. ١٩٠	ما قاله صاحب الروض فيما أتلفه الكلب العقور بغير عقر ٢٠٤	مسألة في لقطه مكة ١٩١	قول صاحب الروض: «وحكم أسد ونمر وذئب» ٢٠٥
مسألة في لقطه مكة ١٩١	الحيوانات تنقسم إلى ثلاثة أقسام .. ٢٠٥	صرف المغضوب في الجهات الخيرية ١٩٣	قول صاحب الروض: «وإن حفر في فنائه بئراً» ٢٠٦
مسألة في لقطه مكة ١٩١	قول صاحب الروض: «وإن حفر في فنائه بئراً» ٢٠٦	قول المؤلف: (وإن جهل ربه) ١٩٥	قاعدة: «كل من بيده مال جهل صاحبه وأيس من العثور عليه فله أن يتصدق به بشرط الضمان» ١٩٥
مسألة ما يؤخذ غرامه على المخالفين ١٩٥	حائظه ولم يهدمه» ٢٠٦	قاعدة: «كل من بيده مال جهل صاحبه وأيس من العثور عليه فله أن يتصدق به بشرط الضمان» ١٩٥	اختلاف الفقهاء في الجدار المائل إذا سقط ٢٠٧
الجواب على من قال: إن ولي الأمر لا يطاع إلا فيما أمر به الله ... ١٩٦	جناية البهيمة ٢٠٧	مسألة ما يؤخذ غرامه على المخالفين ١٩٥	جناية البهيمة ٢٠٧
الصواب يكون غالباً في الوسط في مسائل الخلاف بين العلماء ... ١٩٧	أقوال العلماء في جناية البهيمة ٢٠٩	الجواب على من قال: إن ولي الأمر لا يطاع إلا فيما أمر به الله ... ١٩٦	أقوال العلماء في جناية البهيمة ٢٠٩
مسألة أخذ الدول الشيوعية أموال الناس غضباً ١٩٧	مبنى الخلاف في هذه المسألة ٢١٠	الصواب يكون غالباً في الوسط في مسائل الخلاف بين العلماء ... ١٩٧	مبنى الخلاف في هذه المسألة ٢١٠
أمثلة وصور لضمان ما أتلغ الغاصب ٢٠٠ - ١٩٧	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة ٢١١	مسألة أخذ الدول الشيوعية أموال الناس غضباً ١٩٧	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة ٢١١
إذا ربط الدابة في الطريق ٢٠٠	ما أتلفته البهيمة في النهار ٢١١	الناس غضباً ١٩٧	ما أتلفته البهيمة في النهار ٢١١
السيارات الآن حكمها حكم الدابة .. ٢٠٢	المذهب في هذه المسألة ٢١٢	أمثلة وصور لضمان ما أتلغ الغاصب ٢٠٠ - ١٩٧	المذهب في هذه المسألة ٢١٢
ضمان صاحب الكلب العقور ٢٠٣	الأصل فيما أتلغت البهيمة ٢١٣	إذا ربط الدابة في الطريق ٢٠٠	الأصل فيما أتلغت البهيمة ٢١٣
	ما أتلغت البهيمة وكانت بيد راكب أو قائد أو سائق ٢١٤	السيارات الآن حكمها حكم الدابة .. ٢٠٢	ما أتلغت البهيمة وكانت بيد راكب أو قائد أو سائق ٢١٤
	القاعدة الشرعية: «ما كان فيه تعد أو تفريط فإن فيه الضمان» ٢١٥	ضمان صاحب الكلب العقور ٢٠٣	القاعدة الشرعية: «ما كان فيه تعد أو تفريط فإن فيه الضمان» ٢١٥

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
مسألة: السيارات الحكم فيها	٢١٥	المعاهد والمستأمن حكمها حكم	٢٢٨
مبني على القاعدة	٢١٦	الذمي	٢٢٨
قتل الصائل لا ضمان فيه	٢١٨	خمر الخلال الذي يبيع الخل	٢٣٠
كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في	٢١٩	باب الشفعة	٢٣٠
قتل الصائل	٢١٩	تعريف الشفعة ومحترزاته	٢٣٢
هل يجب قتل الصائل إذا صال؟	٢٢٠	انتقال الملك بهبة لا شفعة فيه	٢٣٢
كسر المزمار	٢٢٠	للشريك	٢٣٢
الفرق بين إتلاف المزمار وكسره	٢٢٠	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه	٢٣٢
حكم الغناء	٢٢١	المسألة	٢٣٣
معنى قوله ﷺ: «يستحلون»	٢٢١	انتقال الملك بغير عوض نوعان	٢٣٣
حكم استعمال الدف	٢٢٢	أنواع الأعواض المالية	٢٣٣
المخاطب في إتلاف المزمار	٢٢٢	الشفعة في القصاص	٢٣٣
هل يجب على الواحد من الناس	٢٢٣	كلما خرج الشقص بالاختيار فإن	٢٣٤
أن يكسر هذه المزامير؟	٢٢٤	للشريك أن يأخذ بالشفعة	٢٣٤
إذا كسر إنسان صليب فإنه لا يضمه	٢٢٤	الفرق بين القيمة والثلث	٢٣٤
هل للإنسان أن يكسر الصليبان	٢٢٥	العبرة بما استقر عليه العقد لا بما	٢٣٥
التي ينصبها النصارى	٢٢٥	جرى به العقد	٢٣٥
كسر آنية الذهب والفضة	٢٢٥	الدليل على مشروعية الشفعة	٢٣٥
حكم استعمال آنية الذهب والفضة	٢٢٥	أفضية الرسول ﷺ نوعان	٢٣٥
اختيار الشيخ رحمه الله في عدم	٢٢٦	وجه تسليط الشارع الشريك على	٢٣٦
جواز كسر آنية الذهب والفضة	٢٢٦	المشتري	٢٣٦
إلا لمن يستعملها في الأكل	٢٢٦	العلة في عدم إسقاط الشفعة	٢٣٦
والشرب	٢٢٦	إذا انتقل النصيب بغير عوض	٢٣٦
كسر آنية الخمر غير المحترمة	٢٢٧	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه	٢٣٧
خمر الذمي الذي يعيش في بلاد	٢٢٧	المسألة	٢٣٧
المسلمين محترمة	٢٢٧	قول المؤلف: «فإن انتقل»	٢٣٧

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
استدراك الشيخ رحمه الله على		عبارة المؤلف: «أو كان عوضه	
صداقاً»	٢٣٨	إذا جعل الشريك نصيبه صداقاً أو	
خلعاً	٢٣٨	القول الراجح في المسألة	٢٣٨
أقسام القتل	٢٣٩	إذا صالح القاتل العامد نفسه	
أولياء المقتول بنصيبه	٢٤٠	القول الراجح في المسألة	٢٤٠
القول الراجح في المسألة	٢٤٠	إذا كان الصلح عن دم شبه عمد	
أو خطأ	٢٤٠	القول الراجح في المسألة	٢٤٠
القول الراجح في المسألة	٢٤٠	تحريم الحيل لإسقاط الدية	٢٤١
الأدلة على تحريم الحيل	٢٤١	تعريف الحيل	٢٤٢
الحيلة لا تسقط حق الشريك	٢٤٣	ما تثبت فيه الشفعة	٢٤٣
الضابط في قسمة الأراضي	٢٤٣	اختيار الشيخ رحمه الله في حق	
الشفعة في الأراضي التي لا		يمكن أن تقسم	٢٤٤
التفصيل في شفعة الجار	٢٤٥	القول الراجح في المسألة	٢٤٥
قول المؤلف: «الشريك في		أرض»	٢٤٦
خلاف العلماء في الشفعة في غير			
الأرض	٢٤٦		
القول الراجح في المسألة	٢٤٦		
الشفعة في الدور الصغيرة			
والأراضي الصغيرة	٢٤٧		
حكم الشفعة في الغراس والبناء			
والثمر والزرع	٢٤٧		
اختيار الشيخ رحمه الله في حق			
الشفعة في المثمرة أو المزروعة	٢٤٨		
الشفعة على الفور وقت علمه	٢٤٩		
حديثي الشفعة لمن واثبها، الشفعة			
كحل العقال	٢٥٠		
الأصل أن كل من ثبت له حق			
فإنه لا يسقط إلا بما يدل على			
رضاه	٢٥٠		
القول الراجح في مسألة الشفعة			
على الفور	٢٥٠		
إذا زال العذر ولم يطلب الشفعة	٢٥١		
سقوط الشفعة	٢٥٢		
اللوازم التي ذكرها الفقهاء في			
سقوط الشفعة والفرق بين العالم			
والجاهل	٢٥٣		
الشفعة لاثنين أو من اثنين	٢٥٤		
الشفعة تكون بقدر الحق لا بقدر			
الرؤوس	٢٥٤		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
اختيار الشيخ رحمه الله أنه إذا تصرف المشتري بهبته أو وقفه أو جعله صداقاً أو ما شابه ذلك فإن للشفيع أن يشفع..... ٢٦٧	٢٥٤.....	اشترك التزاحم في الشفعة في الصور الأربع في مسألة اشترك التزاحم..... ٢٥٦	٢٥٤.....
للشفيع أخذ الشقص بأحد البيعين . ٢٦٧	٢٥٧.....	بيع الشقص..... ٢٥٧	٢٥٧.....
أقسام تصرفات المشتري للشقص .. ٢٦٨	٢٥٧.....	أن تلف بعض المبيع فللشفيع أخذ الشقص بحصته من الثمن..... ٢٥٧	٢٥٧.....
للمشتري الغلة والنماء المنفصل ٢٦٩	٢٥٨.....	ذكر من لا شفعة لهم..... ٢٥٨	٢٥٨.....
للمشتري الثمرة الظاهرة..... ٢٧٠	٢٥٨.....	الشفعة في شركة الوقف..... ٢٥٨	٢٥٨.....
اختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة..... ٢٧١	٢٥٩.....	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة..... ٢٥٩	٢٥٩.....
اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في النماء المتصل ٢٧١	٢٦٠.....	لا بد أن يسبق ملك الشفيع ملك شريكه..... ٢٦٠	٢٦٠.....
حكم الغراس والبناء..... ٢٧١	٢٦١.....	لا شفعة للكافر على المسلم..... ٢٦١	٢٦١.....
إذا وقع نزاع بين الشفيع ومالك الغرس والبناء..... ٢٧٣	٢٦٢.....	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة..... ٢٦٢	٢٦٢.....
إذا مات الشفيع قبل الطلب..... ٢٧٤	٢٦٣.....	فصل في تصرف مشتري الشقص بالوقف أو الهبة أو الرهن..... ٢٦٣	٢٦٣.....
اختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة..... ٢٧٥	٢٦٤.....	اختيار الشيخ رحمه الله أن الشفعة لا تسقط بالرهن..... ٢٦٤	٢٦٤.....
مقدار الثمن للشقص..... ٢٧٦	٢٦٥.....	إذا باع أحد الشريكين نصيبه على ثالث ثم أجره فوراً..... ٢٦٥	٢٦٥.....
إذا عجز عن ثمن الشقص كله أو بعضه..... ٢٧٦	٢٦٥.....	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة..... ٢٦٥	٢٦٥.....
إذا كان الثمن مؤجلاً..... ٢٧٧	٢٦٥.....	إذا باع أحد الشريكين نصيبه على ثالث ثم أوقفه..... ٢٦٥	٢٦٥.....
إذا كان الشفيع من ذوي السلطان أو كان أباً لا يمكن مطالبتهم ٢٧٨	٢٦٥.....		
إذا اختلف الشفيع والمشتري في قيمة الشقص..... ٢٧٩	٢٦٥.....		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٩٠	قطع العلف عن الدابة	٢٨٠	قاعدة: كل من كان القول قوله فلا بد من يمينه لاحتمال صدق خصمه
٢٩٠	حالات هذه المسألة	٢٨٠	اختيار الشيخ رحمه الله في نسيان أو غلط المشتري
٢٩٠	إذا أودعه دابة وقال له: لا تنفق عليها	٢٨١	إذا أقر البائع بالبيع وأنكر المشتري وجبت الشفعة
٢٩٠	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة	٢٨٢	عهدة الشفيع على المشتري وعهدة المشتري على البائع
٢٩١	إذا عيّن جيبه فتركها في كفه أو يده ..	٢٨٣	باب الوديعة
٢٩٣	لو عيّن الكم وجعله في الجيب	٢٨٥	تعريف الوديعة
٢٩٣	إذا دفع المودع الوديعة عند من يحفظ ماله	٢٨٥	وضع الأموال في البنوك يعتبر قرضاً وليس وديعة
٢٩٣	إذا دفعها إلى من يحفظ مال ربها بغير إذن ربها	٢٨٦	ما يترتب على الفرق بين القرض والوديعة
٢٩٤	الخلاف في هذه المسألة واعتبار العرف فيها	٢٨٦	إذا تلف المال المودع
٢٩٥	إذا دفعها إلى أجنبي	٢٨٧	الفرق بين التعدي والتفريط
٢٩٥	تفسير كلمة الأجنبي	٢٨٧	إذا تلفت الوديعة من بين مال المودع إليه
٢٩٥	إذا دفع المودع الوديعة إلى الحاكم ..	٢٨٨	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة
٢٩٦	الأجنبي والحاكم لا يطالبان إذا جهلا أنها وديعة عند المودع	٢٨٨	ما يلزم المودع
٢٩٦	إذا أودعها في البنوك	٢٨٨	يلزمه حفظها في حرز مثلها
٢٩٧	ردّ الوديعة عند الخوف أو السفر ...	٢٨٨	إذا عين صاحبها الحرز فأحرزها بدونه
٢٩٨	إذا غاب صاحب الوديعة	٢٨٩	إذا حرزها بمثله أو أحرز منه
٢٩٨	تعريف الثقة		
٢٩٨	الإيداع عند البنوك		
٢٩٩	الحاكم ولي من لا ولي له		
٢٩٩	أمثلة للتعدي فيها ولزوم الضمان ...		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
من أودع دابة فركبها لغير نفعها	٢٩٩	دعوى الرد أو التلف قبل جحوده ..	٣٠٨
إذا أودعه ثوباً فلبسه فإنه يضمن	٣٠٠	إذا أقام بيّنة على التلف	٣٠٨
إذا أودع دراهم فاستقرضها	٣٠٠	إذا قال المودع: ما لك عندي	
لو ردّ الدراهم أو رفع الختم	٣٠١	شيء ونحوه	٣٠٩
إذا أزال المودع ما فيه كمال الحفظ		إذا ادعى الرد أو التلف بعد	
أو أصل الحفظ فعليه الضمان	٣٠٢	الجحد	٣١٠
إذا خلطها بغير متميز فضاع الكل		دعوى الوارث الرد لا يقبل إلا	
ضمن	٣٠٢	بينه	٣١١
حالات خلط الوديعة	٣٠٣	إذا ادعى الورثة أن المورث لم	
فصل: يقبل قول المودع في ردّها		يترك شيئاً	٣١١
أو تلفها	٣٠٤	إذا طلب أحد المودعين نصيبه من	
إذا ادعى المودع أنه دفع الوديعة		مكيل أو موزون ينقسم أخذه	٣١٢
إلى ربها	٣٠٤	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه	
قاعدة في رد العين	٣٠٤	المسألة	٣١٣
إذا ادعى المودع تلف العين	٣٠٥	قول المؤلف ينقسم	٣١٣
إذا ادعى المودع التفريط	٣٠٦	غصب العين المودعة	٣١٤
اعتبار العرف في مسألة التفريط	٣٠٦	معنى اللام في قوله: «للمستودع»	
اختيار الشيخ رحمه الله في هذه		هل هي للإباحة أو لدفع توهم	
المسألة	٣٠٦	الامتناع؟	٣١٤
المعاملات بين الخلق لا يعزر		معنى الأم في قول الفقهاء:	
فيها بالتفريط	٣٠٦	«وللمفرد والقارن أن يفسخا	
جميع ما ذكره الفقهاء في		نيتها»	٣١٥
الاختلاف ومن يقبل قوله ومن		وجوب فسخ الحج إلى عمرة	
لا يقبل قوله كله يعود إلى		للصحابة واستحبابه لغيرهم	٣١٦
حديث: «البينة على المدعي		باب إحياء الموات	٣١٧
واليمين على من أنكر»	٣٠٧	تعريفه	٣١٧

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
المعصوم من بني آدم	٣١٨	هل يطلب الجار قيمة جدار بيته	
حكم الأراضي البائدة التي ليس		من جاره	٣٢٩
لها مالك	٣١٩	بيان لما يحصل به الإحياء	٣٢٩
من أحيأ الأرض الميتة فقد ملكها .	٣١٩	المسألة الأولى: إذا أحاط مواتاً ...	٣٢٩
الملك المعلق بسبب	٣٢٠	المسألة الثانية: إذا حفر بئراً	٣٣٠
تملك الكافر للأرض الميتة	٣٢٠	المسألة الثالثة: إذا أجرى ماء من	
المراد بالإمام في قول المؤلف		عين أو نهر	٣٣٠
«بإذن الإمام وعدمه»	٣٢٠	المسألة الرابعة: إذا حبس الماء	٣٣٠
النواب عن الإمام يقومون مقامه	٣٢١	اعتبار العرف في مسألة الإحياء	٣٣٠
اختلاف الفقهاء في شرطية إذن		لو غرس على أرض واسعة كبيرة	
الإمام	٣٢١	أشجاراً كالجدار	٣٣١
سبب الخلاف	٣٢١	قول المؤلف: «أو حبسه عنه	
القول الراجح في المسألة	٣٢٤	ليزرع فقد أحياه»	٣٣١
المقصود بدار الإسلام	٣٢٤	تحريم البئر العادية والمبتدأة	٣٣١
إذا أحيأ أرض ميتة في بلاد فتحت		الفرق بين البئر المحفورة للسقيا	
عنوة	٣٢٥	والمحفورة للزرع	٣٣٢
حكم الأراضي التي فتحت صلحاً .	٣٢٥	إذا كان الحفر سهلاً أو شديداً	٣٣٢
حكم أراضي مكة	٣٢٥	إذا كان الحافر الأول أو غيره	٣٣٢
اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية		إقطاع الإمام للموات	٣٣٣
رحمه الله	٣٢٦	اللام في قول المؤلف: «وللإمام» .	٣٣٣
القول الثالث في المسألة واختيار		إذا أقطعها الإمام لشخص محابة له	٣٣٤
الشيخ رحمه الله	٣٢٦	حكم اقتطاع الأراضي ذات	
حكم عقود التأمين التي يكره		الاختصاص كالأودية والطرق	
الناس عليها	٣٢٧	والمراعي	٣٣٤
يملك بالإحياء ما قرب من عامر		تمليك الموات لا يكون إلا	
البلد بشرطه	٣٢٧	بالإحياء	٣٣٤

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٣٩.....	توزيع الماء المملوك	٣٣٥.....	القول الثاني في المسألة
٣٣٩.....	توزيع الماء المباح		اختيار الشيخ رحمه الله في هذه
	قصة الزبير بن العوام مع	٣٣٥.....	المسألة
	الأنصاري في نزاعهما على		مسألة: هل يجوز لمن أقطع أن
٣٤٠.....	السفيه	٣٣٥.....	يتنازل عن إقطاعه بعوض
٣٤١.....	حمى المرعى لدواب المسلمين		اختيار الشيخ رحمه الله في هذه
٣٤٢.....	شروط حماية المرعى	٣٣٥.....	المسألة
٣٤٣.....	حكم حماية البحر والمحتطب		إقطاع الجلوس في الطرق الواسعة
٣٤٤.....	باب الجعالة	٣٣٥.....	ما لم يضر بالناس
٣٤٤.....	تعريفها وحكمها		صور الإضرار بالناس في هذه
٣٤٤.....	الفرق بين الجعالة والإجارة	٣٣٦.....	المسألة
	لا بد أن يكون العوض المدفوع		لو سبق إلى مكان في السوق
٣٤٥.....	من الجاعل معلوماً	٣٣٦.....	وجلس فيه فهو أحق به
٣٤٦.....	أمثلة لمن يستحق الجعل		اختلاف العلماء فيما إذا طال
٣٤٦.....	حكم الاستصناع	٣٣٦.....	جلوس الرجل في هذا المكان
	اشتراط المؤلف العلم بوضع		اختيار الشيخ رحمه الله في هذه
٣٤٧.....	الجعل	٣٣٧.....	المسألة
٣٤٧.....	إذا طلب الواجد الجعل	٣٣٧.....	إذا كان هذا المكان موسمياً
٣٤٨.....	الجماعة يقتسمون الجعل بالسوية		اختيار الشيخ رحمه الله في هذه
٣٤٨.....	إذا تنازع الشركاء في الجعل	٣٣٧.....	المسألة
٣٤٩.....	من علم بالجعل أثناء العمل		استعمال القرعة فيما إذا وصلا
	كل عقد جائز بين الطرفين فلكل	٣٣٨.....	إلى المكان في نفس الوقت
	منهما فسخة إلا إذا قصد	٣٣٨.....	كيفية القرعة
٣٥٠.....	الإضرار بالآخر		من في أعلى الماء المباح له
	تقدير الأجرة عند فسخ العقد من	٣٣٨.....	حسبه إلى أن يصل إلى كعبه
٣٥٠.....	الجاعل	٣٣٨.....	الماء نوعان: مملوك ومباح

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
اختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة	٣٥١	إذا نوى بقلبه الرجوع في الرد والنفقة أثناء الحال	٣٥٨
إذا فسخ العامل العقد	٣٥١	باب اللقطة	٣٥٩
اختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة	٣٥٢	تعريفها	٣٥٩
إذا فسخ الجاعل العقد بعد شروع العامل	٣٥٢	الربا في اللغة	٣٥٩
اختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة	٣٥٣	المراد بقوله: همّة أوساط الناس ...	٣٦٠
خلاصة ما تقدم	٣٥٣	من وجد مالاً فعلى ثلاثة أقسام	٣٦٠
إذا اختلف العامل والجاعل في مسألة الجعل أو قدره	٣٥٤	المراد بقوله: «أوساط الناس»	٣٦١
التفصيل في هذه المسألة	٣٥٤	معنى قوله ﷺ: «لولا أن تكون من الصدقة لأكلتها»	٣٦٢
من رد لقطه أو ضالة أو عمل عملاً بغير جعل	٣٥٥	الذي تتبعه همّة أوساط الناس يختلف باختلاف الأحوال والأماكن والإدمان	٣٦٣
ردّ العبد الآبق	٣٥٥	ما يملك بلا تعريف	٣٦٣
ما يستثنى في من عمل عملاً لغير بلا عقد	٣٥٧	أقسام الحيوان الضائع	٣٦٤
مسألة: لو أن شخصاً عمل ما فيه مصلحة في مال الشخص وطلب العوض على ذلك فهل يلزم المالك	٣٥٧	حكم ضالة الإبل	٣٦٥
النفقة على العبد الآبق	٣٥٧	جواز أخذ ما لا يمتنع من صغار السباع إن أمن الواجد على نفسه ..	٣٦٦
إذا حصل نزاع في قدر النفقة بين المالك ورد العبد الآبق	٣٥٧	لقطة مكة ليست كغيرها	٣٦٧
إذا ردّ العبد الآبق بنية التبرع	٣٥٨	اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله والقول الراجح في هذه المسألة	٣٦٨
		إذا شق عليه تعريفها	٣٦٨
		يعرف الجميع في مجامع الناس	٣٦٨
		اختلاف العلماء في وجوب تعريف الحيوان	٣٦٨

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
اختيار الشيخ رحمه الله في هذه	٣٧٨	المسألة	٣٦٨
من وجد حيواناً بفلاة لانقطاعه أو	٣٧٩	كيفية التعريف	٣٦٩
عجز صاحبه عنه ملكه أخذه	٣٧٩	إنشاد الضالة في المسجد	٣٧٠
اختلاف العلماء في لقطه الحيوان	٣٨٠	جواز إنشاد الضالة في المصليات	٣٧١
الذي عجز عنه صاحبه	٣٨٠	مدة إنشاد الضالة	٣٧١
اختيار الشيخ رحمه الله في هذه	٣٨٠	المسألة	٣٧١
المسألة	٣٨٠	المراد بالحوال عند أهل العلم	٣٧١
المتاع الذي تركه صاحبه بالفلاة	٣٨٠	الدليل على وجوب تعريفها	٣٧٢
العبد الآبق الذي عجز عنه سيده	٣٨٠	قدر مدة الإنشاد	٣٧٢
من أخذ نعليه ونحوه ووجد	٣٨١	اعتبار العرف في قدر مدة الإنشاد	٣٧٢
موضعه غيره	٣٨١	إذا وجد ضالة بين البلدين	٣٧٢
المذهب في هذه المسألة	٣٨٢	ملك اللقطة حكماً	٣٧٤
اختيار الشيخ رحمه الله في هذه	٣٨٢	ضمان اللقطة إذا تلف	٣٧٤
المسألة	٣٨٢	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه	٣٧٥
باب اللقيط	٣٨٣	المسألة	٣٧٥
تعريفه	٣٨٣	لا يتصرف فيها قبل معرفة	٣٧٥
تعقيب الشيخ على كلام المؤلف	٣٨٤	مواصفاتها	٣٧٥
في تعريف اللقيط	٣٨٤	مسألة: هل له الانتفاع باللقطة	٣٧٥
حكم أخذ اللقيط	٣٨٥	حكم التصرف باللقطة إذا دخلت	٣٧٥
هل يجب أخذه فوراً	٣٨٥	ملكه	٣٧٥
أيهما أفضل فرض العين أم فرض	٣٨٦	مسألة: إذا أخذ لقطه وظن أنها لا	٣٧٦
الكفاية	٣٨٦	تساوي شيئاً ثم تبين خلافه	٣٧٦
اختيار الشيخ رحمه الله في هذه	٣٨٦	متى جاء صاحبها فوصفها دفعها	٣٧٦
المسألة	٣٨٦	إليه	٣٧٦
حريته مع بيان ما وجد معه	٣٨٦	هل للواجد أن يمتنع عن دفع	٣٧٧
النفقة على اللقيط	٣٨٨	اللقطة لربها حتى يشهد؟	٣٧٧

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
موارد ومصادر بيت مال المسلمين	٣٨٨	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه	٣٩٥
حكم إسلام اللقيط	٣٨٨	المسألة	٣٩٥
إذا وجد اللقيط في بلد غالب أهله	٣٨٩	إذا كان مدَّعيه كافراً	٣٩٥
كفار	٣٨٩	إذا كانت الدعوة بعد موت اللقيط	٣٩٥
اختيار الشيخ رحمه الله في هذه	٣٨٩	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه	٣٩٦
المسألة	٣٨٩	المسألة	٣٩٦
الأحكام المترتبة على إسلام	٣٨٩	لا يتبع اللقيط الكافر إذا ادعاه إلا	٣٩٦
اللقيط	٣٨٩	بينة	٣٩٦
حضانة اللقيط لواحدة إذا كان	٣٩٠	الحكم على أولاد المشركين في	٣٩٦
أميناً	٣٩٠	الدنيا والآخرة	٣٩٧
إنفاق الواجد على اللقيط	٣٩٠	إذا اعترف اللقيط بالأمر	٣٩٧
ميراثه وديته لبيت مال المسلمين	٣٩١	اختيار الشيخ رحمه الله في هذه	٣٩٧
اختيار الشيخ رحمه الله في هذه	٣٩١	المسألة	٣٩٧
المسألة	٣٩١	إذا ادعاه جماعة قدم ذو البينة	٣٩٧
ولي اللقيط فيما إذا قتل عمدًا	٣٩٢	عرضه على القافة	٣٩٨
ادعاء نسبه من مسلم أو كافر	٣٩٣	اعتبار قول القافة في الأنساب	٣٩٩
شروط قبول ادعاء نسبه	٣٩٣	والأحوال	٤٠٠
اختلاف العلماء في المرأة إذا	٣٩٤	اعتبار قول الأطباء	٤٠٠
ادَّعت اللقيط	٣٩٤	* الفهرس	٤٠١